



تقرير عن الفساد في

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشفافية الدولية - 2001

الجزائر، البحرين، مصر، إيران، العراق، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، المناطق الفلسطينية، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن.

بقلم سائدة الكيلاني

في جميع بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يعتبر الفساد الذي تغذيه مستويات معيشة مشوهة وانعدام الشفافية في الحكم، عائقاً رئيسياً على طريق التنمية الاقتصادية في المنطقة. فمن اليمن، حيث معدل دخل الفرد هو في حدود 300 دولار سنوياً، إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث يصل معدل هذا الدخل إلى 18 ألف دولار، تواجه كافة بلدان المنطقة مشاكل المحاباة والمحسوبية والنزعة لتحقيق أرباح فاحشة.

وهناك شبكات قوية من كبار رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين الذين يخلطون بين القطاعين العام والخاص بحيث لا نعود قادرين على تبيين الحدود بينهما. وفي أوساط البيروقراطية كبيرة الحجم، تنتشر عادة تعاطي الرشوة على نطاق واسع بين صغار الموظفين، والتي غالباً ما تكون مرتبطة بتقاليد الوساطة - أو استغلال العلاقات لتحقيق كسب شخصي. وفي هذه البلدان ظلت الدولة تهيم تقليدياً على المشهد السياسي. وفي الخليج، حيث تعتمد الدول هناك بشكل مريح على دخلها من النفط ومن ريع أخرى، تتمتع الأنظمة بقدر كبير من الحصانة في مواجهة المطالب الشعبية التي تدعو للتغيير. لكن الحياة العامة في بلدان المنطقة الأخرى تغلب عليها أيضاً مسحة من الانغلاق والحكم الفردي

ولقد كانت مصر والأردن وتونس في طليعة الدول التي تبنت برامج للإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات، لكن السنوات الأخيرة شهدت تنامي الحديث عن التغيير. وبات الناقد حول الإصلاح السياسي والاقتصادي أكثر شيوعاً، ويعود ذلك من بعض الوجوه إلى خيبة الأمل الشعبية، لكنه يعود في معظمه إلى إدراك الحكام بأنه بدون الأخذ بالإصلاح فإن بلادهم تواجه خطر التهميش على الصعيد الاقتصادي العالمي. لكن معظم الأنظمة لا تزال تبدي مقاومة للدخول في حوار حول القضايا السياسية الحساسة المرتبطة بالحكم. كما أنه من الصعب جداً الحصول على معلومات عن الفساد فيما اتسمت محاولات تقصي هذا الموضوع من قبل محللين وأجانب بالتردد. ويتعرض أولئك الذين ينشطون أكثر مما يجب في هذا المجال لهجمات متكررة، سواء كانوا من الأكاديميين المحاليين أو وسائل الإعلام أو جماعات المجتمع المدني المحلية. ومع ذلك فإن الطروحات الداعية للتغيير تجتاح المنطقة، مصحوبة بظهور وسائل الإعلام الإلكترونية التي تساعد على نمو شفافية متزايدة. لذلك فإن سيطرة الحكومات على المعلومات ومعدل سرعة التغيير أصبحت أقل رسوخاً.

استعراض إخباري

في كانون الأول من عام 2001، وكجزء من الحملة المناهضة للفساد التي أطلقها الرئيس السوري الجديد بشار الأسد، رفع مجلس الشعب السوري حصانة البرلمانية عن ثلاثة أعضاء من الحزب الحاكم بسبب اتهامهم بسرقة أموال عامة. وأماطت الحكومة اللثام عن أن 52 مليون دولار من أموال الخزينة قد تم اختلاسها منذ بداية عام 2000. ونتيجة لذلك، وجهت تهمة الفساد إلى عدد من كبار المسؤولين والمستخدمين، من بينهم رئيس الوزراء السابق محمود الزعبي، الذي أقدم على الانتحار في أيار عام 2000.

في شباط عام 2001، شكل البرلمان المغربي لجنة للتحقيق في سوء استغلال ما يربو على مليار دولار من أموال Credit Immobilier et Hotelier الحكومة على مدى عقد من الزمن من خلال بنك

وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتخذ فيها البرلمان خطوة كهذه، وقد اجتذب هذا التحرك قدراً كبيراً من الانتباه. واعتبرت هذه القضية بمثابة اختبار لمدى استعداد الحكومة لمجابهة المؤسسة السياسية التقليدية، أو المخزن، لكن لم يقدم للمحاكمة أي من الأشخاص الرئيسيين الخاضعين للتحقيق. وفي غضون ذلك كانت محكمة العدل الخاصة على وشك النظر في عدة

قضايا تتعلق بالاختلاس والفساد، ومنها قضية ضد المستخدمين في المؤسسة الوطنية للاقراض الزراعي.

من جهة اخرى، اصدرت محكمة عسكرية في شباط عام 2000 حكماً بالسجن لمدة خمس سنوات على النقيب مصطفى اديب الذي نبه الى وجود فساد في الجيش عام 1999، والذي ظل في السجن منذ ذلك الحين. وفي تشرين الاول عام 2000، وفي اعقاب استئناف قبل لاحقا، خفضت المحكمة محكوميته الى سنتين ونصف مع فصله مؤقتاً من الجيش. وقد منح اديب جائزة الشفافية الدولية لعام 2000، وجرى تبني قضيته بواسطة منظمات حقوق الانسان الدولية .

في ايار عام 2000، ادانت محكمة مصرية اربعة من اعضاء البرلمان بتهمة التورط في فضيحة تتعلق بملايين الدولارات، وحكمت عليهم بالسجن لمدة 15 عاماً مع الاشغال الشاقة وكانت هذه اول حالة تتم فيها ماقضاة سياسيين عاملين وملاحقة القضية الى حد اصداره حكم بالسجن. ولما كان البرلمان المصري فاسداً "جداً" في نظر الناس، لذلك فقد رحب المصريون العاديون بالحكم، لكن وفي تطور يظهر مدي صعوبة تطبيق الاحكام الحساسة سياسياً، فقد امرت المحكمة العليا بالافراج عن الرجال الاربعة بالكفالة وحددت موعداً لاعادة محاكمتهم .

في ايار 2001، صدر حكم بسجن عالم السياسة المصري سعد الدين ابراهيم لمدة سبع سنوات وذلك بناء على تهمة من بينها الاختلاس وتلقي اموال غير مصرح بها من مانحين اجانب، كما ارسل الى السجن ايضاً سبعة وعشرون شخصاً من زملائه وكان ابراهيم يعمل حينذاك في اعداد مشروع لمراقبة عمليات الغش الانتخابية. وفي حين ان الناشطين تبنا قضيته كضحية لنظام سياسي فاسد، لكن قضيته تعرضت للتعقيد بواسطة اصوات مستقلة القت بظلال من الشك على نزاهته .

وخلال عام 2000-2001، استمرت التقارير التي تتحدث عن فساد كبار اعضاء السلطة الفلسطينية تبرز بشكل ملحوظ. وفي حزيران عام 2000، وبعد ان كرر المانحون الدوليون الاعراب عن مشاعر القلق التي تتتابههم، نشرت السلطة الفلسطينية تقريراً "يحتوي على تفصيلات عن استثماراتها وما تدفعه من رواتب لموظفيها، معلنة بانها تقوم باتخاذ خطوات باتجاه الاصلاح. وعلى الرغم من هذا التطور الذي قوبل بالترحيب، الا ان السلطة الفلسطينية لم تبد سوى القليل من التسامح ازاء الاتهامات المتعلقة بالفساد. وفي تموز عام 2000 تم الافراج عن عبد الستار قاسم، استاذ علم السياسة في جامعة النجاح في مدينة نابلس، بعد ان امضى اشهرًا في السجن بسبب مشاركته في اصدار بيان ضد الفساد قام بتجميعه مثقفون واطباء في المجلس التشريعي في عام 1999. وفي كانون الاول عام 2001، اغتيل واحد

من اكثر الاعضاء نفوذا" في قيادة السلطة الفلسطينية، وهو هشام مكي، مدير التفزيون الفلسطيني، وادعت جماعة فلسطينية صغيرة منشقة مسؤوليتها عن عملية القتل، قائلة انها قامت بذلك عقابا" له على فساد.

وبالمقارنة مع البلدان الاخرى في المنطقة، تمتلك اسرئيل مؤسسات قوية وممارسات ديمقراطية راسخة، لكن فضائح الفساد طغت على الوضع خلال العام فقد اجريت تحقيقات مع ايهود باراك وحزب "اسرائيل واحدة" بشأن مخالفات مالية شابت تمويل الحملة الانتخابية، واجريت تحقيقات مماثلة مع قيادات حزب الليكود، وحزب الوسط، وحزب التوراة المتحد، وحزب "اسرائيل بيتنا". كما ان رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو تعرض هو وزوجته بالغش والاحتيال، وتلقي الرشوة، وخيانة الامانة، وعرقلة العدالة.وقد تم اسقاط الاتهامات في ايلول بسبب نقص الادلة وفي اثناء ذلك قدم الناشر اوفر نيمرودي للمحاكمة بسبب ما زعم عن مسؤوليته عن تدبير جريمة قتل ثم قيامه برشوة ضباط شرطة كبار ومسؤولين آخرين من اجل التستر عليها .

في ايران، امر الرئيس المعتدل محمد خاتمي بطرد المسؤول عن جهاز الامن والمخابرات والذي ادين لاحقا" بالفساد.في هذه الاثناء استخدم المحافظون سيطرتهم على مؤسسات الدولة مثل المحاكم والاجهزة الامنية من اجل اسكات الويدين لوجود قدر اكبر من الحرية السياسية. وقد تم اغلاق 25 صحيفة ومجلة مستقلة ومؤدية للإصلاح خلال عام 2000. لكن اعادة انتخاب خاتمي باغلبية ساحقة في حزيران 2001 جددت الآمال بتحقيق تحرر سياسي، مع ان هناك شكوكا" على نطاق واسع في قدرة خاتمي على ادخال تغيير دائم.

في الامارات العربية المتحدة، تاسست لجنة مكافحة الفساد بعد اعتقال رئيس مصلحة الجمارك في دبي بتهم الفساد وذلك في ايلول عام 2001، وهو تطور على جانب كبير من الاهمية نظرا" لشهرة البلاد كمركز تجاري، وفي حملة لاحقة كشفت الشرطة عن شبكة فساد في مطار دبي .

في حزيران عام 2000، وقعت الحكومة اللبنانية اتفاقية مع مركز الامم المتحدة للوقاية من الجريمة الدولية، وذلك دعما" لاستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.وهذا المشروع الذي يتكلف 300 الف دولار سوف يتم العمل به على مدى ثلاث سنوات.وقدر تقرير جرى اعداده لحساب الامم المتحدة نشرت تفاصيله في كانون الاول 2001 بان الحكومة اللبنانية تبدد ما يزيد على 1,5 مليار دولار سنويا" بسبب الفساد المستشري.

في اليمن، يعتقد بان التعديل الوزاري في آذار 2001 والذي اجراه الرئيس علي عبدالله صالح واشتمل على صرف رئيس الوزراء من الخدمة كان الدافع لاجرائه هو الحاجة لاعطاء زخم لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد.كما ان الإدراك الشعبي بوجود

مستويات عالية من الفساد داخل مجلس الوزراء كان عاملاً مساعداً أيضاً". وفي أيار حكم على صاحب ورئيس تحرير مجلة الشموع الأسبوعية بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة ((القذف والافتراء)) بعد ان اتهمت الصحيفة احد الوزراء بالضلوع في قضية فساد .

في الاردن، وكجزء من حملة مكافحة الفساد التي يقودها الملك عبدالله الثاني، اتخذت حكومة رئيس الوزراء علي ابو الراغب في عام 2001 اجراءات لتقليص الامتيازات الممنوحة لكبار المسؤولين السابقين وفي قضية استحوذت على اهتمام البلاد لاشهر عديدة، افرجت السلطة القضائية عن قنصل سابق كان قد حوكم على 86 تهمة من بينها الفساد والتزوير. وفي غضون ذلك، زعم عضو في البرلمان بان رئيس الوزراء السابق عبدالرؤف الروابده تلقى رشوة مقدارها 15 مليون دينار مقابل الترخيص باقامة قرية سياحية على طريق المطار في عمان. لكن لجنة تحقيق قضت ببراءة الروابده.

ومنذ نيسان عام 2001، ادت اعمال الشغب في منطقة القبائل المتحدثة باللغة البربرية، والتي امتدت فيما بعد الى مناطق اخرى في الجزائر، ادت الى مقتل العشرات من المتظاهرين بعد ان فتحت قوات الامن النار عليهم. وقد شارك ملايين الجزائريين في هذا العمل المدني الضخم، والذي اتهم السلطات بالفساد، من بين اشياء اخرى .

وشهد العام مواصلة القمع لوسائل الاعلام في الجزائر. فمنذ تاسيس جريدة ((الراي)) الناطقة بالعربية عام 1998، حوكم ناشره ومديرها 70 مرة بتهمة القذف والتشهير. وادى نشر مقال يورط عضواً في مجلس الشيوخ في قضية فساد الى الحكم على الناشر احمد بن نعوم بالسجن لمدة شهرين. ولدى استئناف المحكمة العليا في نيسان 2001 قراراً يؤيد هذا الحكم، مع ان بن نعوم كان قد ابلغ بانه حصل على عضو رئاسي. في هذه الاثناء، اشتمل مشروع قانون مقترح لتعديل قانون العقوبات على نصوص تعاقب مخالفات الصحافة بالسجن وفرض الغرامات. ودافع وزير العدل الجزائري عن مشروع القانون اما البرلمان قائلاً ان الصحافة الجزائرية تتمتع حالياً بقدر ((كبير جداً من الحرية)).

الاخبار من العراق وليبيا واللتين تعانيان من عقوبات دولية وحصارات اقتصادية تصيبهما بالشلل، يصعب الحصول عليها بشكل خاص، مع انه من المعروف ان مستويات الفساد عالية في البلدين. في ايار 2001 نشرت وكالة يونايكدبرس للاخبار بان الرئيس صدام حسين طرد مائة من كبار المسؤولين من حزب البعث الحاكم بتهمة الفساد وعدم الكفاية لكن لم تتوفر تفصيلات اخرى .

احتجاج مدني في الجزائر

خلال عام 2001، خرج ما بين ستة الى سبعة ملايين جزائري - من بين 30 مليون-الى الشوارع، حيث تظاهروا في منطقة القبائل وفي الجزائر العاصمة وفي كل انحاء البلاد. وتضمنت شعاراتهم عبارات تشجب الفساد الحكومي وجرائم اصحاب الياقات البيضاء (او الموظفين).

ان المناخ السائد حاليا" في الجزائر يتصف بانعدام تام للديمقراطية وبانتهاكات متكررة للحريات المدنية ، ومع ذلك فان الصحافة التي يفترض بانها مستقلة، تحتفظ بروابط مع الحكومة. كما ان الفساد يؤدي الى ضعفة جميع المؤسسات الاساسية في البلاد ويزداد قوة بفعل قدرة مرتكبيه على الافلات من العقاب بشكل تام. وتمتد جذور هذا الفساد الى ايام النظام الاستعماري وما تلاه من حكم عسكري في الجزائر وهناك الآن حاجة ملحة لتقييم حجمه، وفهم آلياته، واكتشاف الوسائل الكفيلة باحتوائه.

ان شبكات الفساد تلعب دورا" مفرطا" في صناعة القرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. كما ان تركيز السلطة والدخل المتأتي من مبيعات الطاقة، وكذلك الاعتماد الكبير على الاقتراض، كل ذلك ادى الى زيادة سعار الفساد من الحجم الكبير عن النقطة التي يلتقي فيها الاقتصاد الخاص مع دولة اصبحت رهينة بيد طبقة بعينها. ان الرحلة الحالية من انتقال الصناعة من الاحتكار الرسمي ال((الاحتكارات الخاصة)) فشلت في هذه الاثناء في ان تفضي الى زيادة الشفافية. كما ان تضاعف دخل الجزائر من صادرات النفط والغاز بين عامي 1999-2000، عمل على اثاره نهم النخب السياسية والمالية، والتي تتوقع ان تاخذ حصة الاسد من هذه الثروة الجديدة .

وكان الرئيس بوتفليقة قد سئل مرارا" من قبل الصحفيين الاجانب عن الفساد منذ مجيئة للسلطة في نيسان عام 1999، لكنه كان غالبا" ما يغير لهجته. فالجوة بين بياناته وبين الواقع يمكن رؤيتها بجلاء. وفي الثاني من حزيران عام 2001 اعلن مجلس الوزراء بان رئيس الدولة اعاد الى الذاكرة بان الحرب ضد الفساد هي احدى الوءائل الرئيسية لاقامة حكم القانون، وبانه قد تم دمجها في البرنامج الرئاسي بصفتها عملا" يحظى بالاولوية. لكن بيان الرئيس لم يات على ذكر هذا الامر لقد انتظر الجزائريون بدون طائل حديث اي اجراءات ملموسة. لذلك فان مشاعر الاحباط في ازدياد. ويواجه المجتمع المدني تحديات كبيرة عندما يسعى للتنظيم وكانت" الجمعية الجزائرية ضد الفساد" قدج اقيمت في كانون الاول عام 1999، وذلك بمبادرة من الصحفيين ومدراء المؤسسات الحكومية واعضاء المهن الحرة وناشطي المنظمة غير الحكومية. لكن هذه الجماعة لم تحصل على اعتراف

وزير الشؤون الداخلية الا مؤخرًا فقط. ومع ان القطاع الخاص يكتسب اهمية متزايدة، الا انه لم يلعب بعد اي دور هام. ففيما عدا الجهد التي بذل عام 2000 من اجل تعديل قانون المشتريات العامة في البلاد، فان حملة الضغط الوحيدة التي قام بها ((اتحاد المستخدمين)) كانت من اجل الحصول على عفو مالي من اجل تسهيل الوصول الى الاسواق المتنامية باستمرار. اثناء المظاهرات الشعبية Fiscal Amnesty الاخيرة، كتبت العبارات التي تشجب الفساد بخط كبير على لافتات المتظاهرين. ان الاحداث الاخيرة في منطقة القبائل واماكن اخرى هي شاهد على ما يعتمل في نفوس المواطنين الجزائريين من غضب. ونتيجة لهذه التعبئة، فان الاحزاب السياسية، ونقابات العمال، والنقابات المهنية، وجماعات المجتمع المدني تبنت موضوع الفساد كقضية رئيسية. ان تكاليف الفساد تلقى بثقلها على البلاد. ان الشهور القادمة سوف تكشف عما اذا كانت التعبئة المدنية الاخيرة في منطقة القبائل وغيرها منتشرة على نطاق واسع بما يكفي لاحداث تغيير.

قادة جدد، واحتمالات جديدة بالنجاح؟

ان الخطط الطموحة لبعض القادة الجدد في المنطقة ورداء مكافحة الفساد الذي تقلدوه لدى مجيئهم الى السلطة، كل ذلك يشير الى ان لغة الشفافية اصبحت جزءًا من بهارج اكتساب الشرعية. فمن سوريا الى المغرب، اصبحت التعهد بمحاربة الفساد الآن جزءًا "رئيسيًا" من تحول اصلاحي اوسع في الخطاب السياسي. ولكن مع ان القادة قاموا في بعض الحالات باتخاذ خطوات لدعم اقوالهم بالعمل، الا ان التزامهم يظل عرضة للشك في نهاية المطاف. لقد شهد العام مقاضاة وادانة عدد من الشخصيات البارزة في قضايا الفساد، وعدد كبير من صغار المسؤولين في بلدان اخرى من منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا. لكن اشخاصًا آخرين من ذوي المكانة العالية، بمن فيهم اولئك القريبون من دوائر صنع القرار والمعروفون بفسادهم، ظلوا بمنأى عن العقاب. ويقول النقاد بان الحديث الطنان عن الفساد غالبًا ما يستخدم كوسيلة للاطاحة بالمنافسين السياسيين. ومنذ مجيئه الى السلطة في شباط عام 1999، ظل الملك عبدالله الثاني ملك الاردن يشدد على موضوع مكافحة الفساد. وفي شباط عام 2000، قام بزيادة سرية الى مستشفى البشير الحكومي، وطالب في وقت لاحق بالتحقيق في الممارسات المتعلقة بالفساد هناك. وبعد عدة زيارات مماثلة للدوائر الحكومية، هو متكرر على الاغلب، اعلن الملك عن تشكيل لجنة حكومية خاصة لمحاربة الفساد، مع انها كانت مستوى "عالي بشكل صرف ولم تضم في صفوفها اي ممثلين عن المجتمع المدني. كما باشر الاردن بتطبيق مشروع ((الحكومة الالكترونية)) والمصمم لزيادة الانفتاح

والتقليل من الوساطة. بالإضافة الى ذلك، تمت احوالة ملفات شركات حكومية معينة يشتبه في تورطها في الفساد الى المدعي العام. لكن البرلمان رفض وللمرة الرابعة محاولات جرت في عام 2000 لاجراء قانون الكسب غير المشروع في الاردن، والذي يعتبر وسيلة مفيدة لمحاربة الفساد. وفي الوقت الذي ذهب فيه هذا التقرير للطباعة، لم يكن قد تم وضع استراتيجية واضحة المعالم لمحاربة الفساد في الاردن، في حين ان الحالات التي يتم الكشف عنها هي حالات انتقائية الى حد كبير. ومباشرة بعد مجيئه الى السلطة في تموز عام 1999، قام الملك محمد السادس، ملك المغرب، بطرد ادريس البصري، الرجل الذي خدم والده لفترة طويلة كوزير للداخلية، والذي يعتبر واحداً من اعمدة نظام المخزن، والذي كان ينظر اليه على نطاق واسع على انه يمثل عقبة رئيسية في الحرب ضد الفساد. وقد رحب الناس بهذه الخطوة الرمزية الهامة. وكان رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي قد اعلن قبل ذلك بانه جعل محاربة الفساد جزءاً " من برنامج حكومته، وذلك عندما تقلد منصبه عام 1998. كما ان وزير الشؤون العامة Public Affairs اعلن في عام 2000 ايضاً بان الحكومة وضعت برنامجاً "مدروساً" ومحكماً" لمحاربة الفساد يهدف الى تحسين مناخ الاعمال والتجارة .

وحققت السلطات المغربية مع 129 قاضياً" ووثقت ما مجموعه 202 و10 حالة من حالات الفساد على المستويات الصغيرة بين عامي 1998 و2000

وكان من بين من وجهت لهم الاتهامات كذلك 433 من آجري السجون و 423 محامياً". كما جرى اعتقال المدير المالي و الاداري السابق لوكالة الانباء الرسمية بسبب سوء الادارة ومزاعم عن قيامه بسرقة 9 و1 مليون دولار. وشكل البرلمان لجنة لتقصي الحقائق للتحقيق في الفساد في بنك ((كريدت اموبيلير وهوتيلير)) الحكومي. ولكن في حين ان جماعات المجتمع المدني كانت نشطة جداً" في الضغط على اللجنة الا ان اجتماعاتها اغلقت في وجه الصحفيين. في هذه الاثناء، ليس هناك ما يدل على Push for

برنامج مكافحة الفساد سوف يتم تطبيقه، بينما تبقى هناك عقبات مؤسسية كبيرة امام محاربة لفساد. فمحكمة العدل الخاصة المخولة بالتحقيق في قضايا الفساد لا تستطيع ان تتصرف الا بناء على تعليمات من وزير العدل، والذي بدوره، يعتمد على الملك ويقول الناشطون ان القضايا التي جرى النظر فيها خلال السنوات القليلة الماضية لم تترك الا تاثيراً " قليلاً" على المستويات الفعلية للفساد. اما القضايا الحساسة سياسياً" والمتعلقة باصحاب المراتب العليا فانها تبقى بدون حل وفي ضوء هذه الجهود التدريجية البطيئة، تسود المخاوف على نطاق واسع بان الملك الجديد ((يظل اسير نظام متسلط يعيش في ازمة)).

وكان الرئيس السوري بشار الاسد قد بدا حملته ضد الفساد قبل ان يتولى مقاليد السلطة. وكان اعتراضه على الوضع القائم معروفاً جيداً، مما رفع التوقعات بانه ربما يقوم باصلاحات سياسية واقتصادية عندما يصبح رئيساً. لكن الشكوك بدأت تساور الكثيرين بشأن مدى قدرته على الوفاء بتعهدده، حيث ان المضي قدماً في اجراءاته المضادة للفساد سوف يورط بعض افراد اسرته وبعض اركان الحكم. لقد قاد الاسد حملة ضد الفساد استمرت سنتين واسفرت حى الآن عن سجن وزيرين فقط. لكنه مغرم بالحديث الطنان الفخم حول هذا الموضوع فهو يقول مثلاً ((انه لا مفر من تقديم المهمل والفاقد والمذنب الى العدالة)). ونقل تقرير لوكالة رويترز عن دبلوماسيين قولهم بانهم يتوقعون ان يخفف الاسد من تعهده بمحاربة الفساد، والذي ادى حتى الآن الى اخراج بعض افراد الحرس القديم. كما انتقدت جماعات المعارضة التي تعيش في المنفى حملته ايضاً، زاعمة ان غرضه الحقيقي هو " التخلص من اعداء الاسد". واصرت جماعة اخرى على ان ((برنامجاً كهذا يتطلب وجود استراتيجية وطنية عامة والتي لا يمكن اعدادها الا في اجواء ديمقراطية)). في لبنان ظلت الحكومة الجديدة برئاسة رفيق الحريري تتعرض للضغط منذ مجيئها للسلطة في تشرين الاول عام 2000 من اجل معالجة مشكلة الفساد. وبالإضافة الى قيام الحكومة السابقة بالتوقيع على خطة لمكافحة الفساد مع مركز الامم المتحدة للوقاية من الجريمة الدولية، فان الشهور الاولى من عام 2001 شهدت الاعلان عن اصلاحات ادراية واقتصادية بعيدة المدى لم يسبق لها مثيل في لبنان ما بعد الحرب. ومع ان الاجراءات التي تم اتخاذها حتى الآن ليست اكثر من بداية، الا ان المراقبين يرحبون بهذه التطورات كمؤشر على التزام الحكومة بالتغيير .

وشهد المواطنون في قطر، حيث كان الشيخ حمد تن خليفة آل ثاني قد اطاح بوالده في انقلاب ابيض في حزيران عام 1995، شهدوا حدوث اصلاحات في عام 2000/2001 كانت اكثر وابعد مدى" مما حدث في اي بلد خليجي آخر. وكانت قناة الجزيرة الفضائية التي تبث برامجها من قطر، اول محطة تلفزيون عربية تذيع برامج حول القضايا السياسية الحساسة، مع ان تغطيتها لقطر نفسها تظل اكثر حذراً". وهناك الآن تقارير اخبارية عن الفساد وسوء الادارة والمحسوبية في المنطقة والتي يتم بثها بانتظام وباللغة العربية لملايين المشاهدين لتكشف لهم اكثر تكثير مما تفعل محطات التلفزيون المحلية المملوكة للدولة. وفي اماكن اخرى من الخليج، اصدرت الحكومات تشريعات جديدة قد يكون لها نتائج ذات شان بالنسبة لتقوية انظمة النزاهة الوطنية. فقد اصدر حاكم البحرين الجديد والتقدمي، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، والذي خلف والده في آذار 1999، اصدر ميثاقاً وطنياً في عام 2001 والذي يعد باصلاحات واسعة النطاق تتضمن اقامة برلمان منتخب وملكية دستورية

قضائية مستقلة. واعطى البحرينون موافقتهم بالجملة على الميثاق الجديد، وذلك خلال استفتاء استمر يومين، واصبح اسم ((ميثاق)) اسما شعبيا" يطلقونه على المواليد الجدد. ووفقا" لما يقوله جاسم عجمي، الاستاذ الجامعي في البحرين، فقد اصبحت الاجواء الآن مهياة اكثر من اي وقت مضى لايجاد مؤسسة لمكافحة الفساد. وقد اقرت الحكومة تاسيس " اللجنة البحرينية لحقوق الانسان" في شباط عام 2001 .

وحتى في المملكة العربية السعودية، شرعت الحكومة على نحو تجريبي في برنامج للإصلاح، مع ان الحريات المدنية تظل مقلصة بشكل قاس. ففي اواخر عام 2000، تم تاسيس مجلس اسري للإشراف على الإصلاح برئاسة ولي العهد الامير عبدالله بن عبد العزيز ونائبه الامير سلطان بن عبد العزيز. وقد فاجات هذه الخطوة المراقبين داخل المملكة وخارجها .

لقد وصلت وجوة كثيرة الى السلطة في الآونة الاخيرة، وكلهم يستخدمون خطاب مكافحة الفساد لمساعدتهم على الصعيدين الوطني والدولي، بحيث يمكن القول بان اتجاهها جديدا" (موضة جديدة) قد برز الى حيز الوجود. لكن سفيراً امريكياً سابقاً حذر بقوله: ((قد يكون عملاً خاطئاً ان نبالغ فب تقدير ما الذي يمكن للجيل الجديد ان يفعله توا". ان افكارهم سوف تحتاج الى وقت من اجل تطبيقها وهم بحاجة للمساعدة لتفادي تمزيق نسيجهم الاجتماعي والسياسي اذا ما ارادوا الشروع في الإصلاح. كما يجب الان ننسى ان هؤلاء الشباب هم نتاج آبائهم ومجتمعاتهم. انهم ربما كانوا اقل استعداداً للمساعدة مما نود ان نعتقد او نامل)).

العولمة وجهود مكافحة الفساد

الحملات الجديدة المناهضة للفساد والخطط الإصلاحية في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا هي الى حد كبير حملات وخطط تحركها الرغبة في الحصول على استثمارات اجنبية. فقد لعبت الحكومات تقليدياً دوراً مهيناً في ادارة اقتصاديات المنطقة، لكن بلدان المنطقة عانت من ركود اقتصادي خطير في اواخر الثمانينات واول التسعينات. وبلغت خدمة المديونية وحدها 14 بالمائة من عوائد الصادرات الاقليمية، بينما تقلصت حصة المنطقة من التجارة الدولية الى 3 و4 بالمائة. وقال تقرير صدر حديثاً: "اما ان تقوم بالإصلاحات، واما ان تخاطر بفقد ثقة المستثمرين الاجانب والاسواق الدولية". وحتى دول الخليج الغنية تقليدياً، مثل المملكة العربية السعودية، وجدت نفسها مدفوعة لان تلتمس مشاركة خارجية لمساعدتها على استغلال احتياطياتها من النفط والغاز. وهذا الاندفاع واسع

النطاق من اجل اجتذاب استثمارات اجنبية كان له انعكاسات ايجابية على زيادة الشفافية ومحاربة الفساد .

وفي دراسة قامت بها مؤسسة استثمارية في الاردن، قال 73 بالمائة من المجيبين بان نقص الشفافية كان عقبة رئيسية امام المستثمرين الذين يريدون الاستثمار في البلاد. واطلق الملك الجديد مشروع منطقة التجارة الحرة في العقبة، وهو خطة طموحة لتحويل ميناء العقبة على البحر الاحمر الى منطقة اقتصادية بدون رسوم جمركية، وتم في الوقت نفسه تشكيل لجنة خاصة لمكافحة الفساد. كما ان الاردن يتعاون حاليا" مع البنك الدولي بشأن سلسلة من المبادرات لخفض حجم البيروقراطية، والتي تقوم باستنزاف الميزانية اضافة الى كونها مصدرا" للفساد. اما الاصلاحات في سوريا فهي مصممة اساسا" لاغواء الاثرياء السوريين الذين يعيشون في الخارج بالعودة الى بلادهم ومعه اموالهم التي تقدر ب 50 مليار دولار والمودعة حاليا" في بنوك اجنبية. من جهته يحرص المغرب على ازالة الفساد وتحسين الشفافية في مجال الاجراءات الجمركية الخاصة بالتصدير والاستيراد وشرعت الحكومة اللبنانية في اتخاذ اصلاحات في محاولة لاحتواء مديونيتها الخارجية التي تبلغ 23 مليار دولار (او 140 بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي) واصلح ما وصفته الاسوشيتد برس بانه (نظام سياسي يقوم على الولاءات الدينية والمحسوبية السياسية التي استنزفت الخزينة على مر السنين) ووجد تقرير للامم المتحد حول الفساد بان ما يزيد على 43 بالمائة منها تدفعها ((احيانا)).

وفي خضم كل هه المبادرات، فان تجربة بلدان كانت من بين اول من سعى للاصلاح الاقتصادي في المنطقة تصدر اشارة بالخطر. فقد شرعت الجزائر ومصر والمغرب وتونس في برامج التحرير الاقتصادي في اواسط الثمانينات، لكن بعض المراقبين متشككون في النتائج. وهم يقولون بان الخصخصة والاستثمار الاجنبي لم ينجحا في تفكيك او ازالة المحسوبية والشللية في قلب اقتصادياتها. لكنهما عملا بدلا" من ذلك على تقوية المتغلغلة حكم النخب، والذي برهن على مقاومته الشديدة للاصلاحات الاقتصادية. وكتب محلل يقول: " بالرغم من الارث الاخير من التغييرات التشريعية، وازدهار اسواق الاسهم، واتفاقيات التجارة الحرة، الا ان الاصلاحات كانت انتقائية وكان هناك مجال واسع امام الحكومات للتهرب منها او الالتفاف حولها. وحتى وقت قريب جدا" ظلت الحكومات تنفادى خصخصة الموارد الاستراتيجية الرئيسية الى حد كبير. واصلح المحلل يقول: " في معظم شمال افريقيا. بيعت الاصول المخصصة في اغلب الاحيان باقل من قيمتها السوقية لمجموعات صغيرة من المستثمرين، مما زاد من سيطرتهم الاستغلالية (الاوليغاركية) على

السوق. كما ان الخصخصة كانت مصحوبة بظهور اسواق غير رسمية، والتي غالباً ما يعمد المسؤولون الحكوميون الى التغاضي عن وجودها .

ويبقى علينا ان نرى ما اذا كان قادة المنطقة الجدد على استعداد للوفاء بتعهداتهم وجعل اعمالهم تضاهي حديثهم الذي يشيدون فيه بالشفافية والانفتاح. كما انه من المشكوك فيه ايضا" ما اذا كان الاصلاح الاقتصادي سيكون مصحوباً بثقافة سياسية اكثر انفتاحاً وهو الامر الذي لا بد منه لكبح جماح الفساد. في الماضي القريب كان الاصلاح الاقتصادي من خلال برامج اعادة الهيكلة والخصخصة قد افضى الى زيادة في القمع السياسي. ففي كل من مصر والجزائر مثلاً ادت اعادة الهيكلة الى اثاره اعمال شغب وعنف حكومي .

ان التغييرات في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك تراجع اسعار الطاقة، والتجارة المعولمة، والفقر المتزايد في المنطقة، كانت من بين العوامل التي اكرهت القادة على اجتذاب الاستثمار الاجنبي. لكن الطلب على الاستثمار يؤدي بدوره الى ايجاد الحوافز لمحاربة الفساد. الا انه من غير الواضح الآن ما اذا كان بالامكان ماسسة الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الفساد والتي تتحدى شبكات السيطرة المالية بواسطة النخب القائمة حالياً. ومما لا ريب فيه ان هذه العمليات لن تكون مستقيمة وواضحة المعالم مثلما قد نفهم ضمناً" من الكلام المنمق لهذه الموجة الجديدة من القادة الجدد .

اصوات المجتمع المدني

تهيمن الحكومات على دينامية عملية التحرر السياسي الذي يدعم الحرب ضد الفساد. وحتى الحكومات الاشد تصميماً" على الاخذ بالاصلاحات ستجد من الصعب عليها ان تتخلى عن سيطرتها، بينما ادت سنوات طويلة من القمع والارتياح في المتقنين الى جعل المجتمع الى جعل المجتمع المدني ضعيف التنظيم ويسهل اختراقه من قبل الاجهزة الامنية في حالات كثيرة .

ويرحب المراقبون بظهور جماعات المجتمع المدني في المنطقة. وقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية في التسعينات، خاصة في مصر واسرائيل والاردن والمناطق الفلسطينية واليمن. لكن العديد من الجمعيات ((المدنية)) ترتبط بعلاقات قوية مع الحكومات ولا تلبى بالتالي معيار الاستقلالية المهم والذي يعتبر ضرورياً" اذا ما ارادت محاسبة الحكومات. ويصدق هذا على تونس، حيث ينبثق ثلثا الجمعيات من الادارة الحكومية، وعلى المغرب، حيث تتشكل الجمعيات الخيرية تقليدياً" بواسطة اناس قرييين من القصر، وعلى الاردن، حيث تدار منظمات المجتمع المدني على الاغلب من قبل اعضاء الاسرة المالكة. وفي مصر لا تستطيع اي جمعية ان تاخذ صفة التسجيل الحكومية التقيدية. وكان القانون المتصل

بالموضوع في مصر هو (قانون رقم 153 لعام 1999) على الرغم من انه كان قد تم اسقاطه لفترة قصيرة في حزيران 2000، الا انه جرت محاكاته في المناطق الفلسطينية واليمن. وفي عام 1996 اعتبرت الحكومة التونسية قطاع المنظمات غير الحكومية بانه مصدر قلق امني وطني وردت بانشاء شبكة من المنظمات غير الحكومية ((الحكومية)) المنافسة.

وتتعرض جماعات المجتمع المدني المستقلة للهجوم من قبل الحكومات والقوى الرجعية على حد سواء. ولا تزال قوانين الطوارئ سارية في الجزائر ومصر وسوريا، وواجهت جماعات المجتمع المدني في هذه البلدان مهمة صعبة بشكل خاص خلال عام 2001/2000، والذي شهد مستوى "عاليا" من القمع والعنف والتخويف. كما ان جمعيات الاعمال في المنطقة هي الاخرى ضعيفة وغير قادرة على الترويج لبرنامج الشفافية. ووفقا" لتقرير صدر حديثا"، فان الاحتجاج ((يظل استراتيجيا خطرة بالنسبة لرجال الاعمال في شمال افريقيا، حيث ان اولئك الذين يحاولون تحدي جهاز الدولة يواجهون عقوبات محتملة.))

وتستمر معظم البلدان في المعاناة بسبب قيود واسعة النطاق على حرية التعبير والصحافة. ويترك هذا انعكاسات خطيرة على الشفافية. وفي تقريرها السنوي لعام 2000، صنفت المنظمة غير الحكومية المعروفة باسم ((Freedom House)) وصنفت 14 من بين 17 دولة عربية بانها ((غير حرة)) - وهي اعلى نسبة لاي منطقة من العالم. وكانت الاردن والكويت والمغرب هي الوحيدة التي تم تصنيفها بانها ((حرة نوعا ما)) . وفي الجزائر، تقع الاذاعة والتلفزيون تحت السيطرة التامة للدولة، لكن الصحافة العربية في الشتات (او المنفى) تلعب دورا " رئيسيا" في تحدي آلات الدعاية التابعة للسلطات .

لكن اذا ما اجرينا مقارنة بين الوضع الحالي والوضع قبل عقد من الزمان، نجد ان تحسينات واضحة قد طرأت، حيث ان الناشطين المستقلين والكتاب والمدافعين عن حقوق الانسان باتوا اكثر جراءة في رفع اصواتهم والتعبير عن آرائهم. اما جمعيات مكافحة الفساد فلم يكن لها وجود حتى وقت قريب. وتوجد الآن فروع لمنظمة الشفافية الدولية او هي في طور التشكل في كل من اسرائيل والاردن ولبنان والمغرب واليمن، وهناك امكانية جيدة لاقامة فروع في الجزائر والبحرين ومصر والمناطق الفلسطينية والامارات العربية المتحدة. اما

فرع الشفافية الدولية في المغرب Transparency Maroc

فهو مثال مضيء على كيف يمكن لجماعات المجتمع المدني ان تعمل وسط ظروف صعبة للغاية وان تترك تاثيرها. فبالرغم من المشاكل التي واجهتها في البداية بشأن الحصول على اعتراف رسمي، الا ان الجماعة، والتي تعمل كنقطة التقاء لتحالف يضم 50 منظمة محلية، اصبحت تقوم بنشاط لرفع مستوى الوعي في المدارس وبين المسؤولين الحكوميين، ولاقناع

الحكومة باقامة وكالة او هيئة مستقلة لمكافحة الفساد. وعندما لم يتحقق لها ذلك، عمجت ((شفافية المغرب)) الى اقامة ((المرصد الوطني لمراقبة الفساد)) في حزيران 2001، وذلك من اجل جمع بيانات مستقلة حول الموضوع .

ويلعب الانترنت دورا: حاسما، حيث يصل الجامعات والمدارس والمنازل جاعلا من الصعب جدا" على اعنى الانظمة ان تسيطر على المعلومات. وهناك شارع في اربد، في الاردن، اصبح يطلق اسم عليه " شارع الانترنت " والذي دخل مؤخرا" في كتاب جينز للارقام القياسية العالمية لانه يستضيف اكبر عدد من مقاهي الانترنت في العالم (201). وفي الامارات العربية المتحدة توجد اعلى نسبة من مستخدمي الانترنت في العالم العربي. وفي شمال افريقيا، فان المغرب لديها اكبر سوق للانترنت. وحتى بغداد، التي تخضع لعقوبات دولية صارمة ، يوجد فيها خمسة مراكز للانترنت وعدد يتنامى بسرعة من مستخدمي الانترنت. ويمكن الانترنت الناشطين في مكافحة الفساد وفي المجالات الاخرى من تقاسم المعلومات والشبكة لكن ناشطي الانترنت يظنون خاضعين لمراقبة شديدة Web Activists ولا تزال هذه المنطقة تشهد اقل قدر من الاختراق على مستوى العالم. وحصلت الحرب ضد الفساد على دعم قوي بواسطة ظهر تكنولوجيا الاقمار الصناعية في اواخر التسعينات. واصبح من الممكن الآن بالنسبة للمشاهدين في العالم العربي ان يشاركوا في مناقشات حول قضايا كانت محرمة في السابق، وان يتلقوا، عن طريق قناة الجزيرة، اخبارا" مستقلة عن منطقتهم، وهي الاخبار التي تقوم المحطات الارضية المملوكة للدولة بتثويبها او اخضاعها للرقابة على نحو منتظم .

ان زيادة الشفافية الناجمة عن هذه الابتكارات التكنولوجية والجهود الدؤوبة التي يقوم الناشطون ضد الفساد وغيرهم من ناشطي المدني بدات توفر فرصة لاجراء حوار بين المواطنين حول الفساد. وفي حين ان الحملة ضد الفساد استمدت ديناميتها الرئيسية حتى الآن من قادة يساورهم القلق من احتمالات التهميش الاقتصادي في الاقتصاد العالمي، الا ان المجتمع المدني أخذ في شق طريقه الآن ليدخل في هذا الحوار .

الخاتمة

وصلت الى السلطة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال الفترة 2000-2001 وجوه جديدة برؤي جديدة جالبة معها وعودا" بالتححرر السياسي والاقتصادي. ويتبارى القادة في بعض البلدان، وحتى في الخليج، في تعديل وتحسين التشريعات، وادخال خطط للإصلاح، وشن حملات ضد الفساد، وان لم يعمل اي واحد منهم على وضع ومتابعة استراتيجيات شاملة للإصلاح. ومع مجلس العائلة في السعودية للاشراف على الإصلاح

والانتخابات في الكويت وقطر، والاصلاحات في البحرين والامارات، فقد اصبح المشهد الخاص باقامة حكم افضل مختلفا" جدا" الآن عما كان عليه قبل عشر سنوات . ان المنطقة تتغير تدريجيا" لكي تواكب التطورات في الاقتصاد العالمي. والخشية من التهميش اصبحت تدفع البلدان الى الامام، كما ان الديناميات الاخرى المصحوبة بالعولمة، مثل وسائل الاتصال الافضل، اصبحت تترك تاثيرها ايجابيا" على مبادرات الشفافية . لكن التغيير ياتي معه بفرص للفساد كذلك. فبالرغم من الحديث المنمق عن التحديث الاقتصادي والحملات ضد الفساد، الا ان تجربة بلدان كانت سباقة في اجراء اصلاحات اقتصادية، مقرونة باشارات على وجود معارضة وطنية للتغيير، تستوجب الشعور بالقلق بشأن امكانية تحقيق الآمال بخفض الفساد.

ومثلهم مثل قادة آخرين في كل انحاء العالم، فان حكام المنطقة برعوا في الحديث عن الاصلاح وقدموا تاييدا" لفظيا" لقضية مكافحة الفساد. ولكنهم ليسوا اقل تصميميا" على الاحتفاظ بسيطرتهم على معدل سرعة التغيير. كما ان الحديث المنمق ضد الفساد سيكون حديثا" زائفا" اذا لم يكن مصحوبا" باستراتيجيات محددة بوضوح تتناول الطبيعة الحقيقية للممارسات الفاسدة. ومع انها تتعرض لضغط ثقيل وتخضع لهجوم مادي، الا ان جماعة المجتمع المدني الصغيرة والنامية في الوقت نفسه والناشطين المستقلين يستخدمون اللغة المنمقة والمناخ الجديد من اجل الضغط على القادة للوفاء بوعودهم بواسطة تحويل ايماءاتهم الى فعل وقوانين .

ان المجتمع المدني يجب ان يسمح له بالتطور والنمو اذا كان للاصلاح ان يكون ذا مغزى. ونظرا" لان منظمات المجتمع المدني والناشطين يتعرضون للتضييق والتخريب في بلدان كثيرة، فان البرامج والنشاطات التي تهدف الى تسهيل نشاطهم وقدراتهم على التعبير عن انفسهم ينبغي ان تحظى بالاولوية .

هوامش

- (1) البنك الدولي، تقرير عن النمو في العالم 2000-2001 (نيويورك Oxford University Press,2000)
- (2) الاخبار العربية على الانترنت 30 كانون الثاني 2001
- (3) يوناييتدبرس، 31 تموز 2000
- (4) الشرق الاوسط (المملكة المتحدة) 2 شباط 2001
- (5) عرضت حالته على المقرر الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة بشأن حقوق الانسان وتبنتها منظمة العفو الدولية واهتمت بها الصحافة العالمية.

- 6) الشرق الاوسط 20/آذار/2001
- 7) الفايننشال تايمز 30/أيار/2001
- 8) العرب (المملكة المتحدة) 7-8 كانون الاول 2000
- 9) رويترز 7/حزيران/2000
- 10) اسوشيتد برس 29/تموز/2000
- 11) اسوشيتد برس 18/كانون الثاني/2001
- 12) اسوشيتد برس 28/آذار/2000
- 13) جيروزلم بوست (اسرائيل) 6/تموز/2000
- 14) رويترز 18 ايلول 2000
- 15) الشرق الاوسط (المملكة المتحدة) 18 شباط 2001
- 16) السفير (لبنان) 24/حزيران/2000
- 17) ميدل ايست انتيلينغنس - شباط 2001
- 18) IFEX Action Alert Service - 1/ حزيران 2001
- 19) الشفافية الدولية - الاردن " نظام النزاهة الوطني_ الاردن" قدم في لاهاي 28-31 ايار/2001
- 20) الراي / الاردن / 15/شباط/2001
- 21) مشروع الشرق الاوسط للابحاث والمعلومات/11 (MERIP) ايار/2001
- 22) مراسلون لا حدود، تقرير الجزائر، تموز 2000
- 23) مراسلون بلا حدود، 23 نيسان 2001
- 24) اسوشيتد برس 7/ايار/2001
- 25) الدستور / الاردن / 22 شباط 2000
- 26) الشفافية الدولية - الاردن (2001)
- 27) الاخبار العربية، 24 كانون الثاني 2000
- 28) Lopinion (المغرب) 28/شباط/2001
- 29) International Press Service، 18/آب/2000
- 30) MERIP، عدد 218 ربيع 2001
- 31) هيومان رايتس ووتش. تقرير عن العالم 2001
- 32) فولكر بيرتيس، الحاجات الداخلية والتحدي الخارجي: متغيرات سياسية- اقتصادية لسوريا بعد حافظ الاسد (برلين: مؤسسة فريدرش ايبرت شتيفونغ، 2001)
- 33) رويترز 23/حزيران/2001

- (34) هيومان رايتس ووتش (2001)
- (35) الاخوان المسلمون في سوريا، يتخذون من لندن قاعدة لهم ، 15/ايار/2000
- (36) الشفافية الدولية - لبنان ، مقابلة مع المؤلف
- (37) الفارديان (المملكة المتحدة) ، 21/شباط/2001
- (38) مقابلة مع المؤلف
- (39) الجزيرة (قطر)، 12/كانون الاول/2000
- (40) ادوارد ووكر، عرض في معهد الشرق الاوسط، واشنطن العاصمة، 20 تشرين الاول 2000
- (41) (MERIP) ، رقم 213، شتاء 1999
- (42) ميراندا بشارة " العولمة والشرق الاوسط" ، معهد الشرق الاوسط، 1999
- (43) رويترز، 6 تموز 2000
- (44) فريد محمدي، " النفط والغاز ومستقبل بلدان الخليج العربية" ، ميدل ايست ريبورت، ايلول 1997.
- (45) الراي (الاردن)، 7/تموز/2001
- (46) مع ان منطقة التجارة الحرة هدفها اجتذاب استثمارات كبيرة، لكن النقاد سارعوا الى القول بانها تحول مدينة العقبة الى ملاذ لمببضي الاموال، وكالة الصحافة الفرنسية، 24/تموز/2000
- (47) آمي هندرسون وبول باش، الاردن- سنتان على حكم الملك عبدالله الثاني- بين الحسين(برلين، فريدريش ايبرت شتيفوتونج 2001)
- (48) واشنطن تايمز (الولايات المتحدة) 22 تشرين الثاني 2000
- (49) اسوشيتد برس، 24 تشرين الاول 2000
- (50) ميدل ايست انتيليننس بوليتين، شباط 2001
- (51) برادفورد ديلمان " مواجهة السوق في شمال افريقيا)، مجلة ميدل ايست جورنال مجلد 55 ، عدد 2، شتاء 2001
- (52) على ابو طالبي ((المجتمع المدني، والديمقراطية والشرق الاوسط، ميدل ايست ريفيو، مجلد 2، عدد 3، ايلول 1998 .
- (53) MERIP ، عدد 214، ربيع 2000
- (54) سارة بن نفيسة ، " المنظمات غير الحكومية، الحكم والتنمية في العالم العربي" اليونسكو، ادارة التحويلات الاجتماعية، ورقة رقم 46، نيسان 2001
- (55) MERIP ، عدد 214، ربيع 2000

- (56) ديلمان (2001)
- (57) Freedom House ، "الحرية في العالم 1999-2000 (نيويورك، فريدام هاوس، 2000)
- (58) الراي (الاردن)، 10 شباط 2001
- (59) الحياة (المملكة المتحدة) 10/ايار/2001
- (60) القدس العربي (المملكة المتحدة) 10/ايار/2001
- (61) UNDP ، تقرير التنمية البشرية 2000

مؤسسة الارشيف العربي
Arab Archives Institute
aainstitute@gmail.com